الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.42

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
31 August 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)

نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد سيني

المحتويات

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org). والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-08456 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٢٠.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين *(تابع)* (A/72/813 و A/72/813/Corr.1 و A/72/875)

١ - **السيد غوازو** (نائب المراقب المالي بالنيابة): عرض تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة المقترحة للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/813 و A/72/813/Corr.1)، فقال إن الجمعية العامة أذنت للأمين العام بموجب قرارها ٧٢/٢٥٨ بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٨٧,٨ مليون دولار للإنفاق على الآلية لفترة السنة الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وبعد إجراء استعراض مفصل للاحتياجات من الموارد لعام ٢٠١٨، خلصت الآلية إلى أن مبلغ سلطة الالتزام الذي تمت الموافقة عليه لن يكون كافيا للاضطلاع بالمهام التي صدر بشأنها تكليف من مجلس الأمن، بما في ذلك المحاكمات والطعون، حتى نهاية عام ٢٠١٨. واستنادا إلى هذا الاستنتاج، يرى الأمين العام أن من الضروري التماس تمويل إضافي بتقديم مقترح ميزانية منقحة لتنظر فيه الجمعية العامة. وبناء على ذلك، فإن التقرير المذكور يتضمن احتياجات منقحة من الموارد اللازمة للآلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تصل قيمتها إلى ١٨٤ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٢ مليون دولار مقارنة بالاعتماد النهائي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وتشمل الميزانية المقترحة المنقحة اعتمادات لإنشاء ١٨٥ وظيفة وللاحتياجات التشغيلية.

٢ - ويعزى الفرق بين الاحتياجات المنقحة من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ و الاعتماد النهائي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بصورة رئيسية إلى توسيع نطاق الأنشطة القضائية المتعلقة باستمرار إعادة محاكمة اثنين من المتهمين الرفيعي المستوى، وثلاث قضايا استئناف جارية، وما يترتب على ذلك من زيادة في الخدمات الإدارية التي تقدمها الآلية عقب إغلاق المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وما نجم عن ذلك من توقف الدعم الإداري الذي كانت تقدمه إلى الآلية من خلال ترتيبات أداء مهام مزدوجة وتقاسم التكاليف، والعملية المؤقتة المقترحة لتعزيز فريق تعقب الهاربين التابع لمكتب المدعي العام وإعادة تحديد مفاهيمه ليصبح فرقة عمل متعددة التخصصات للتتبع والتحقيق والمسائل القانونية في أروشا.

٣ - **السيد سيني** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بالأمر (A/72/875)، فأشار إلى أن الأمين العام قدم مقترح ميزانية أولية للآلية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ تتضمن احتياجات من الموارد قيمتها ٢١٥,٤ مليون دولار.

٤ - وأضاف إن منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تنفذ الآلية عملياتها دون مساعدة من المحكمتين السابقتين، مما يتيح الفرصة لاستعراض وتوضيح الترتيبات الإدارية القائمة في فرعيها. وبناء على ذلك، أوصت اللجنة الاستشارية بأن يستعرض الأمين العام تلك الترتيبات لتحديد دور كل فرع من فرعي الآلية بوضوح، وبأن يقدم معلومات عن ذلك الاستعراض في الميزانية القادمة.

٥ - ثم قال إن مع الاعتراف بالجهود التي تبذلها الآلية لتقليص احتياجاتها من الموارد، فإن اللجنة الاستشارية واثقة من أن توقعات تلك الاحتياجات ستتسم بمزيد من الدقة حين إدراجها في الميزانيات المقترحة المقبلة، إلى جانب تبريرات تفصيلية للاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف، بما في ذلك المساعدة المؤقتة العامة. وفي هذا الصدد، ترى اللجنة الاستشارية أن عدد وظائف المساعدة المؤقتة العامة المتوقعة لنهاية فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وهي ٣٤٦ وظيفة، لا تشكل خط أساس لفترات الميزانيات المقبلة. وفي غياب مبررات كاملة لكل وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة المقترحة، فإن اللجنة الاستشارية توصي بنقص ما يقرب من ١ مليون دولار من الاحتياجات المقترحة لتغطية تكاليف الموظفين الأخرى، وهو ما يمثل ٥ في المائة من الزيادة في احتياجات مكتب قلم الآلية في إطار هذه الفئة. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بإجراء تعديلات طفيفة في الاحتياجات المقترحة للخبراء الاستشاريين واحتياجات التدريب لوظائف المساعدة المؤقتة العامة والسفر وتحسين أماكن العمل، ويبلغ مجموع ذلك نحو ٠,٣ مليون دولار.

٦ - **السيد السيد** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لأعمال الآلية. ويجب توفير موارد كافية لتمكين الآلية من الاضطلاع بولايتها، ولذلك فإن المجموعة تعطي أولوية عالية للنظر في مقترح الميزانية المنقحة ذات الصلة.

٧ - وأضاف إن المجموعة تلاحظ مع التقدير أن الميزانية المنقحة المقترحة تناولت كثيرا من الثغرات التي حددتها اللجنة الاستشارية والجمعية العامة في مقترح الميزانية الأولية المقدم للنظر فيه خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين. ويمثل مقترح الميزانية المنقح

انخفاضا يقارب ١٤,٨ في المائة بالمقارنة مع الميزانية المقترحة المقدمة في أول الأمر. وتلاحظ المجموعة مع القلق أن الآلية لم تتمكن من التخطيط لتنفيذ الأنشطة التشغيلية والقضائية الرئيسية التي صدر بها تكليف لأسباب منها عدم اليقين بشأن الميزانية. وفي هذا الصدد، فإن إعداد وتقديم المقترحات في الوقت المناسب لضمان نظر اللجان فيها، بما في ذلك اللجنة الاستشارية. وتشدد المجموعة كذلك على أن سلطات الالتزام ليست أنسب طريقة لتمويل أنشطة الأمم المتحدة، لأنها تؤدي إلى عدم اليقين ومن شأنها أن تقوض تنفيذ الولايات.

٨ - وأشار إلى وجود عدد من الثغرات في مقترح الميزانية المنقحة، ومنها ما يتعلق بالرقابة الداخلية والاحتياجات من الموارد البشرية لفرع أروشا. ففي حين أن من شأن إنشاء وظيفة مكرسة لقلم الآلية، يكون مقرها في أروشا إلى جانب المدعي العام، أن يعزز تنفيذ الولاية بفعالية وكفاءة، فإن القلق يساور المجموعة إزاء عدم تزويد مكتبيهما بالقدرات الداعمة الملائمة. وعلاوة على ذلك، فباستثناء قلم الآلية والمدعي العام في فرع أروشا، ظلت وظائف قيادة الآلية في رتبة ف-٥، وهو مستوى لا يكفي لمعالجة المسائل الإدارية والتنفيذية الرئيسية في الميدان، بما فيها ما يتعلق بالتعامل مع البلد المضيف والجهات المعنية الأخرى. وستقدم المجموعة مقترحات محددة تتناول تلك الثغرات.

٩ - ثم قال إن المجموعة علمت بوجود عدد من التحديات التي يواجهها تشييد المرفق الجديد لفرع الآلية في أروشا، والتي لا بد من معالجتها. والمجموعة تثني على الجهود المبتكرة التي تبذلها الآلية من أجل القيام بذلك، وهي تتطلع إلى الحصول على معلومات مستكملة عن هذه المسألة في سياق التقرير المرحلي النهائي بشأن مشروع التشييد. ولئن كانت المجموعة تقدر بعض الملاحظات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية، فإن القلق يساورها إزاء التخفيضات التعسفية وغير المبررة الموصى بها تحت بنود السفر والخدمات الاستشارية وتدريب الموظفين والمساعدة المؤقتة العامة والمرافق والهياكل الأساسية. وستطلب المجموعة أيضا إيضاحات بشأن مسائل من بينها الرقابة والتوظيف وملاك الموظفين والمشتريات والخدمات الاستشارية والسفر الجوي. وأعرب عن تقديره للدعم السخي المقدم من حكومتي جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا لأعمال الآلية.

١٠ - **السيد بوريتي** (أنغولا): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لأعمال الآلية ولتزويدها بالموارد الكافية لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بفعالية وكفاءة. ولذلك فإن المجموعة تعطي أولوية عالية للنظر في مقترح الميزانية المنقحة ذات الصلة.

١١ - وأضاف إن من دواعي القلق أن سلطة الالتزام الممنوحة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تماشيا مع توصيات اللجنة الاستشارية، لم تكفل توافر الموارد الكافية، مما يحول دون اضطلاع الآلية بالأنشطة القضائية والتنفيذية المحددة زمنيا، بما فيها المحاكمات والطعون. والمجموعة تثني على الجهود المتواصلة التي تبذلها آلية للاضطلاع بمهامها رغم تلك القيود.

١٢ - ومضى قائلا إن في حين أن المجموعة تعرب عن تقديرها للميزانية المنقحة التي اقترحها الأمين العام للآلية، فإنها تلاحظ أن عددا من العناصر الرئيسية الواردة في مقترحه السابق، بما فيها الموارد البشرية المصنفة برتبة مدير، لم يدرج في المقترح الحالي. وبالتالي فإن المجموعة تود أن تعرف الكيفية التي سيتم بها أداء المهام القائمة التي تستلزم أن يضطلع بها موظفون بمستوى المديرين. كما إن المجموعة ستقدم مقترحات دقيقة للحد من الثغرات التي تم التعرف عليها لضمان أن الآلية تعمل كما يجب وأن لها ما يلزم من نطاق تفويض السلطة، وأن تتم معالجة التأخيرات البيروقراطية في أداء مهام الدعم والمهام التشغيلية مثل الشؤون المالية والمشتريات والإدارة.

١٣ - وأضاف إن المجموعة تشعر بقلق بالغ إزاء التخفيضات غير المبررة التي أوصت بها اللجنة الاستشارية في مجالات أساسية في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك تدريب الموظفين، والخدمات الاستشارية، والسفر الجوي، وصيانة المرافق والهياكل الأساسية، لا سيما في أعقاب قيام الآلية بإدخال تعديلات كبيرة على احتياجاتها من الموارد في إطار خطة لخفض التكاليف. وستلتمس المجموعة مزيداً من المعلومات عن الأساس المنطقي لتلك التوصيات، وبشأن المسائل المتعلقة بالمشتريات والخدمات الاستشارية والتوظيف والخدمات المشتركة والموارد البشرية، وعن الكيفية التي تقدم بها الآليةُ دعمها للمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٢ ألف.

١٤ - **السيد كيسوكا** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن جمهورية تنزانيا المتحدة ملتزمة بتيسير اضطلاع الآلية بولايتها بكفاءة وفعالية. وأعرب عن أسف وفد بلده للتأخر في تقديم البند المتعلق بتمويل

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية، وأعرب عن الأمل في حدوث تحسن في هذا الصدد في المستقبل.

١٥ - وأضاف إن في حين أنه يقدر إعداد مقترح الميزانية المنقحة للآلية، فإن ذلك المقترح المنقح يتضمن عددا من الثغرات التي من شأنها أن تقوض اضطلاع الآلية بولايتها، ويتناقض مع الأولويات التي أعلنها الأمين العام لمعالجة التأخيرات البيروقراطية، وتعزيز الكفاءة والفعالية، وضمان تفويض السلطة بشكل سليم، وهي مجالات لا يزال يظهر فيها ضعف الآلية. فعلى سبيل المثال، تفتقر الآلية إلى تفويض السلطة بخصوص مهام الشراء والشؤون المالية، إذ يتم الاضطلاع ببعض المهام على مستوى مد-١ من مواقع بعيدة مثل نيويورك. كما إن مهام المشتريات البسيطة، مثل شراء تذاكر الرحلات الجوية التي تقل تكلفتها عن ٢٠٠ دولار للموظفين الذين يسافرون بين أروشا ودار السلام، تتم من مواقع بعيدة في أوروبا.

١٦ - ثم قال إن وفد بلده يتطلع إلى تناول دور الآلية في دعم المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون ومسألة إعادة النظر في الترتيبات الإدارية للآلية. وينبغي أيضا أن يحال المزيد من المهام إلى فرع أروشا بغية الاستفادة من المرافق والهياكل الأساسية القائمة فيها وتحقيق الوفورات وتعزيز الكفاءة والفعالية. واختتم كلامه قائلا إن المجموعة تشعر بقلق عميق إزاء التخفيضات التي أوصت بها اللجنة الاستشارية تحت بنود الخبرة الاستشارية والتدريب والمساعدة المؤقتة العامة وصيانة المرافق والهياكل الأساسية، وتجد صعوبات في فهم أساسها المنطقي، وترى أنها تتجاوز التخفيضات المنصوص عليها في الخطة التي وضعتها الآلية لخفض التكاليف.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥:٥٥.